(المنهج الحديثيّ للإمام مالك في"مُوطَّئه")

هدف المحاضرة:

التعريف بالأمام مالك

التعريف بكتاب الموطأ

بيان منهج مالك فيه

ملخَّص البحث:

جاء هذا البحث للتنقيب عن المنهج الحديثي والفقهي للإمام مالك من خلال موطئه، ذلك أن الإمام لم يقتصر فيه على ذكر الصحيح من الحديث أو المرفوع، بل أضاف إلى ذلك أثر الصحابة وفتاوى التابعين وفقه الفقهاء السبعة وآراء الأئمة الأعلام. فهو بحق كتاب جمع علم أهل المدينة وفقه السلف. بالإضافة إلى المنهجية الأصولية العميقة التي كان يتبناها الإمام مالك في وقت لم يكن علم أصول الفقه قد دون بعد وجمع شتاته، إلا أن الإمام اتخذ لنفسه أصولا راعاها في استنباطه للأحكام وتنزيلها على الوقائع. لذا كان "الموطأ" أقدم مصنَّفٍ في السنة النبوية، وآثار الصحابة والتابعين، وفقه أهل المدينة وفقهائها السبعة، وصلنا. فبالإضافة إلى جمعه للسنة، فيه فقه كثير، ومنهج فريد، وهذا البحث جاء ليوضح هذا الأمر ويجليه قدر المستطاع، والله المستعان.

الكلمات المفتاحية: المنهج. الحديث. الموطأ. مالك.

المقدمة:

لبسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الحديث عن الإمام مالك حديث عن إمام جليل عالم المدينة وإمام أهل السنة، وفضل مالك في العلم لا ينكر، شهد له بذلك القاصي والداني، فقد أسس مدرستين بالمدينة مدرسة حديثية لكونه أخذ الحديث وجمع السنة عن أفاضل أهل المدينة كنافع مولى ابن عمر، وسالم بن عمر، وابن شهاب الزهري، وعمرة بنت عبد الرحمن وغيرهم...، كما أسس إلى جانبها مدرسة فقهية لأنه جمع فيها فقه خيار أهل المدينة أيضا كربيعة الرأي، والفقهاء السبعة.

ويعد "الموطأ" أول مصنَّفٍ في تاريخ الإسلام تناقلته الأجيال منذ تصنيفه إلى الآن ثبتت تسميته إلى صاحبه الإمام مالك، فهو يجمع بين الحديث والفقه، فيذكر الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة، ثم يذكر عمل أهل المدينة، وبعدها يعرض لآراء الصحابة والتابعين، ثم يسوق رأيه مبينا ومرجحا، كما يعد أيضا الأول في التصنيف في الفقه والحديث معاً، فقد كان الناس يعتمدون على الذاكرة أكثر مما يعتمدون على الكتاب، أما التدوين والتصنيف الحق فقد ابتدأ بالموطأ.

والذي ينبغي لفت الانتباه إليه أن عصر الإمام مالك كانت فيه دواعي التصنيف مجتمعة بسبب ظهور الفرق وأهل الأهواء والوضاعين الذين كانوا يروجون لآرائهم ويشيعون أفكارهم، فكان لابد أن يتصدى لذلك أئمة أهل السنة بجمع وتصنيف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، ليتميز الصحيح من الضعيف، وهذا بالضبط ما قام به الإمام مالك رحمه الله، ومن المرجح أن كتاب الموطأ لم يكن كتاب حديث فحسب، و لم يكن القصد منه الرواية، وإنما القصد منه الاستدلال بالحديث على الحكم الفقهي، كما سيأتي بيانه.

خطة البحث:

سأحاول الحديث عن المنهج الحديثي الذي انتهجه الإمام مالك في موطئه وفق الخطة التالية:

مقدمة.

مدخل تمهيدي- ملامح من سيرة الإمام مالك رضي الله عنه.

المبحث الأول- التعريف بالموطأ:

المطلب الأول- تسمية الموطأ وسبب تأليفه.

المطلب الثاني- مكانة الموطأ وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث- عناية الأمة الإسلامية بالموطأ.

المطلب الرابع- رواة الموطّأ، وعدد أحاديثه.

المبحث الثاني- منهج الإمام مالك في رواية الأحاديث:

المطلب الأول- التزام مالك بالرواية عن الثقات.

المطلب الثاني- حرصه على سلامة المتن.

المطلب الثالث- خلط الحديث بآثار الفقهاء والتابعين.

المطلب الثالث- جمع بين رواية الحديث واستنباط الأحكام.

المطلب الخامس- البلاغات والمراسيل في موطأ الإمام مالك.

خاتمة.

مدخل تمهيدي– ملامح من سيرة الإمام مالك رضي الله عنه:

إن الإمام مالك أشهر من أن يعرَّف، فهو كنار على علم، وكالشمس في واضحة النهار، إذا ذكر العلماء فمالك إمامهم، وإني تأملت ما وصف به الأئمة والعلماء فوجدت الإمام مالكا نال النصيب الأوفر من الألقاب، فهو: (**إمام دار الهجرة**)، وما أعظمه من لقب! (**عالم المدينة**)، وما أجمله من توشيح! (**النجم الثاقب**)، (**تضرب إليه أكباد الإبل**)، وما أجملها من بشرى نبوية كريمة، (**موطؤه أصح ما تحت أديم السماء قبل الصحيحين**)، وما أحلاه من وصف.

يقول أحد الأئمة الكبار عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى واصفا أئمة الحديث المقتدى بهم في عصر مالك: "أئمة الحديث الذين يقتدي بهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

وسئل من أعلم مالك أم أبو حنيفة؟ فقال: مالك أعلم من أستاذي أبي حنيفة". ووازن بين الثوري والأوزاعي ومالك فقال: "الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما"[1].

وقد بشر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغيرهما: "**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدين**". قال ابن جريج وابن عيينة: إنه مالك بن أنس[2].

وأشهر طرق هذا الحديث طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة، ورجالها كلهم ثقات مشاهير أخرج لهم البخاري ومسلم وأصحاب الصحيح[3].

وقد أوضح الشيخ محمد التاويل رحمه الله أن معنى الحديث هو الإخبار بأنه يكاد ويقرب تهافت الناس على طلب العلم ولا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة[4].

وأما من هو هذا العالم المبشر به؟ فقد أوضح ذلك الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله توضيحا لم يبق معه أي لبس بقوله: "فقد روي عن غير واحد كابن جريج وابن عيينة وغيرهما أنهم قالوا: هو مالك. والذين نازعوا في هذا لهم مأخذان: أحدهما: الطعن في الحديث فزعم بعضهم أن فيه انقطاعا. والثاني: أنه أراد غير مالك كالعمري الزاهد ونحوه. فيقال: ما دل عليه الحديث وأنه مالك أمر متقرر لمن كان موجودا وبالتواتر لمن كان

---

[1] عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي، ومحمد بن شريفة، وسعيد أعراب. ط1. المحمدية: مطبعة فضالة-المغرب. ج: 1، ص: 153.

[2] أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، ج 5، ص 47. برقم: (2680). تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر. ط: 2. مصر شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي: 1395هـ، 1975م. وقال: هذا حديث حسن. كما وصفه القاضي عياض بالأثر المشهور الصحيح. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج: 1، ص: 68.

[3] ينظر: عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج: 1، ص: 68. والتاويل، الشيخ محمد التاويل، خصائص المذهب المالكي، ص: .

[4] ينظر: التاويل، الشيخ محمد التاويل، خصائص المذهب المالكي، ص: .

غائبا؛ فإنه لا ريب أنه لم يكن في عصر مالك أحد ضرب إليه الناس أكباد الإبل أكثر من مالك. وهذا يقرر بوجهين: أحدهما: بطلب تقديمه على مثل الثوري والأوزاعي والليث وأبي حنيفة وهذا فيه نزاع ولا حاجة إليه في هذا المقام. والثاني: أن يقال: إن مالكا تأخر موته عن هؤلاء كلهم فإنه توفي سنة تسع وسبعين ومائة وهؤلاء كلهم ماتوا قبل ذلك. فمعلوم أنه بعد موت هؤلاء لم يكن في الأمة أعلم من مالك في ذلك العصر وهذا لا ينازع فيه أحد من المسلمين ولا رحل إلى أحد من علماء المدينة ما رحل إلى مالك لا قبله ولا بعده رحل إليه من المشرق والمغرب ورحل إليه الناس على اختلاف طبقاتهم من العلماء والزهاد والملوك والعامة وانتشر موطؤه في الأرض حتى لا يعرف في ذلك العصر كتاب بعد القرآن كان أكثر انتشارا من الموطأ وأخذ الموطأ عنه أهل الحجاز والشام والعراق..."[1].

فالحديث شهادة لمالك رحمه الله بأنه أعلم وأفقه أهل زمانه، وكفى بها شهادة له ولمذهبه وفقهه وهنيئا للمغاربة وللمالكية بهذه الشهادة النبوية لمذهبهم[2].

وللوقوف على ترجمة الإمام مالك وبيان منزلته العلمية تنظر المصادر والمراجع المشار إليها أدناه[3]:

المبحث الأول– التعريف بالموطأ:

إن كتاب "الموطأ" هو كتاب حديث وفقه ووعظ، وفي هذا المبحث سأسلط الضوء على المنهج الحديثي الذي انتهجه الإمام مالك رضي الله عنه في هذا الكتاب العظيم، وفق المطالب التالية:

المطلب الأول– تسمية الموطأ وسبب تأليفه:

أ. تسميته بالموطأ:

إن كلمة (الموطأ) من الناحية اللغوية كلمة تدل –فيما ذكره ابن فارس– على تمهيدِ شيءٍ وتسهيله"[4]. بيد أن الروايات تعددت في سبب تسمية الإمام مالك رضي الله عنه لكتابه العظيم هذا بالموطأ، كما أن آراء العلماء اختلفت في توجيه ذلك.

* فقيل سماه بالموطأ لأنه وطأه أي مهده وسهله للناس، فقد ذكر الإمام السيوطي عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصبهاني أنه قال: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك لم سمّي موطأ؟ فقال: شيء قد صنّفه ووطأه للناس حتى قيل: موطأ مالك كما قيل: جامع سفيان.

---

[1] ينظر: التاويل، الشيخ محمد التاويل، خصائص المذهب المالكي، ص: .

[2] ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، ج: 20، ص: 323.

[3] ينظر للتفصيل في ترجمته: عياض، "المرجع السابق" ج 1 ص 104. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ ط: 1. بيروت دار الكتب العلمية: 1419ه/ 1998م. ج 1، ص 154. الزركلي خير الدين بن محمود الزركلي، ط: 15. دار العلم للملايين: 2002م. ج 5، ص 257. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. ج 7، ص 310. الترجمة 1323. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، "تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك". أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى "مالك ابن أنس: حياته، عصره آراؤه الفقهية" وهناك الكثير من المراجع الأخرى التي ذكرت ترجمته.

[4] ابن فارس، أبو الحسين بن فارس الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر: 1979م. (مادة وطأ) ج 6، ص 120.

* وقيل لمواطأة أي موافقة أكثر من سبعين عالما من علماء المدينة له في ذلك عند ما عرض كتابه عليهم بعد ما أتم تأليفه. فقد سماه الوطأ، لمواطأة علماء المدينة له عيه، كما قال رحمه الله: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه فسميته: الموطأ"[1].

* وقيل لأنه وطأ به الفقه والحديث ومهده، وقد استغرق في تأليفه وتنقيحه أربعين سنة، أخرج ابن عبد البر عن عمرو بن عبد الواحد قال: "عرضنا الموطأ على مالك في أربعين يوما، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً!، ما أقل ما تفقهون فيه!"[2].

ب. سبب تصنيف الإمام مالك للموطأ:

لا شك أن هناك بواعث كثيرة اجتمعت للإمام مالك رضي الله عنه دعته للقيام بهذا العمل الجبار، كما أن هذه الدواعي والأسباب تنوعت بين ما يفرضه الواقع وتدعو إليه البيئة لما لها من تأثير بالغ على التكوين العلمي للعالم واختياراته المعرفية، فقد كان "عصر مالك كان يوعز مالكا بالتأليف، لأن الفرق أو أهل الأهواء كما يسميهم الأثريون كمالك وغيره، كانوا يدونون مقالاتهم ويدافعون عنها، فكان لابد أن يتجه الأثريون على تدوين الحديث واقوال الصحابة والتابعين، ولأن الذاكرة أخذت تثقل بعظيم ما يجب أن تحفظه، فكان لابد من الاستعانة بالكتاب، –وقد كان قبل ذلك ابن شهاب الزهري شيخ مالك– يحرض تلاميذه على كتابة ما يسمعون خشية نسيانه، ولأن كثرة ادعاء الفرق المختلفة الأحاديث، أوجب تمييز صحيحها بتدوينه؛ ليكون معلوما للناس فلا يضلوا"[3].

هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن الاتجاه كان قد بدأ قبل مالك في تدوين الآثار وفقه أهل الحجاز، فقد ورد أن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون رحمه الله كان قد عمل كتابا على مثال (الموطأ)، ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة، و لم يذكر فيه شيئا من الحديث، فأتي به مالك، ووقف عليه وأعجبه، وقال: ما أحسن ما عمل هذا! ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام[4].

يتضح لنا أن الإمام الإمام مالك كانت تحذوه رغبة كبيرة لتصنيف كتاب يجمع فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة وأقوال التابعين وفتاويهم وما كان عليه العمل في المدينة، وقد صادف ذلك رغبة تماثلها لدى الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور رحمه الله إلا أن أمور الخلافة وأشغال الدولة منعته من القيام ذلك، فقد ذكر غير واحد ممن ترجم للإمام مالك أن تأليف الموطأ كان بطلب من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، فورد أنه "لما حج لقيه مالك بالمدينة فأكرمه وفاوضه، وكان فيما فاوضه: يا أبا عبد الله! لم يبق على وجه الأرض أعلم مني ومنك، وقد شغلتني الخلافة، فضع أنت للناس كتابا ينتفعون به تجنّب فيه رُخص ابن عباس، وشدائد ابن عمر، ووطئه للناس توطئة. قال مالك: فلقد علمني التصنيف يومئذ"[5].

---

[1] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، ط: المكتبة التجارية الكبرى–مصر: 1969م. ص: 6.

[2] ابن عساكر، كشف المغطى في فضل الموطأ. ط: 1. دار المعرفة، الدار البيضاء: 1998م. ص: 11.

[3] أبو زهرة، مالك حياته وعصره آراؤه الفقهية: ص: 223.

[4] ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر...، ج: 7. ص: 683.

[5] ابن خلدون، المصدر السابق، ج: 7. ص: 683.

كما ذكر القاضي عياض أن أبا جعفر المنصور قال للإمام مالك: (ضع للناس كتاباً أحملهم عليه). فكلمه مالك في ذلك، فقال: (ضعه فما أحد أعلم منك). فوضع الموطأ فلم يفرغ منه حتى مات أبو جعفر[1].

وكون تأليف الموطأ جاء استجابة لطلب الخليفة هو ما يؤكده الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى بقوله: "قد ذكر العلماء أن تأليف الإمام مالك "الموطأ"، إنما كان باقتراحٍ من الخليفة العباسي إبي جعفر المنصور -عبد الله بن محمد، ولد سنة 95، وتوفي سنة 158 رحمه الله تعالى-، في قَدْمَةٍ من قَدَماته إلى الحج، دعاه المنصور لزيارته فزاره، فأكرمه أبو جعفر وأجلسه بجانبه، وسأله أسئلة كثيرة، فأعجبه سَمْتُه وعِلْمه وعقله وسدادُ رأيه، وصِحةُ أجوبته، فعَرَف له مقامَهُ في العلم والدين وإمامةِ المسلمين[2].

بيد أنه لا يخفى على الناظر في جملة ما تقدم من الأسباب المذكورة وغيرها مما لم يتسن لنا إيراده، أن الجمع ممكن بينها، لأنه بإمكاننا القول أن ما طلبه الخليفة المنصور من الإمام مالك من تأليف كتاب يحمل الناس عليه، قد وافق وجود رغبة لديه في تأليف كتاب يجمع بين الحديث والأثر وفقه أهل المدينة، فكان طلب الخليفة بمثابة الوقود الذي بسببه يضيء المصباح المهيأ لذلك مسبقا، وهذا ما يؤكده الشيخ محمد أبو زهرة بقوله: "وجدت الدواعي لتدوين الموطأ، وجاء طلب الخليفة متفقا مع تلك الدواعي التي ارتآها مالك، وأجاب نداءها من تلقاء نفسه"[3]. والله أعلم.

ج. تاريخ تأليف الموطأ:

ورد أن الإمام مالك أخذ وقتا طويلا في تأليف الموطأ وتمحيصه، حتى استطاع أن ينشره بين الناس، فقد أخرج الإمام ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي قال: "عرضنا على مالك الوطأ في أربعين يوما، فقال: (كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوما قلما تفقهون فيه)"[4].

وفي نفس السياق يذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تقدمته لكتاب؛ "التعليق الممجد على موطأ محمد" أن مالكاً ألف الموطأ في سنين كثيرة ذُكر أنها أربعون، وذُكر أنها دون ذلك، وعلى كل حال يُستبعد أن تكون مدة التأليف نحو سبع سنوات، لما عُرف من إتقان مالك وضبطه وانتقائه، وقلة تحديثه بالأحاديث في مجلسه... إلى أن قال: فتأليفه الموطأ بعد سنة؛ 140 جزماً، أو بعد سنة؛ 147، وفراغه منه بعد سنة؛ 158 جزماً، والله تعالى أعلم[5].

---

[1] عياض، ترتيب المدارك، ج: 2. ص: 71.

[2] أبو غدة، التعليق الممجد على موطأ محمد، ج: 1. ص: 12.

[3] أبو زهرة، مالك حياته وعصره آراؤه الفقهية: ج: 1، ص: 78.

[4] ابن عبد البر، التمهيد، ص: 228.

[5] أبو غدة، تقديمه لكتاب؛ التعليق الممجد على موطأ محمد، للإمام اللكنوي، ج: 1. ص: 16. وأبو زهرة، المرجع السابق، ص: 228.

المطلب الثاني– مكانة الموطأ وثناء العلماء عليه:

كما لا يخفى على العلماء والباحثين أن مكانة "الموطأ" بين مصنفات الحديث أشهر من أن تذكر، فلا يكاد مبتدئ في طلب العلم الشرعي يجهله بله المتخصص في الحديث الشريف، لقد اقترن ذكره بذكر مالك وأخذ شهرته من شهرة مصنِّفه.

ومن جملة ما أثنى العلماء به على موطأ مالك ما ذكره الإمام ابن عبد البر عن الإمام أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله أنه كان يقول: "(أمناء الله عز وجل على علم رسوله صلى الله عليه وسلم: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان). قال: (والثورى إمام إلا أنه كان يروي عن الضعفاء). قال: (وكذلك ابن المبارك من أجل أهل زمانه إلا أنه يروي عن الضعفاء). قال: (وما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجَلُّ ولا آمن على الحديث منه).

وكان الشافعي يقول: (ما في الأرض، بعد كتاب الله، أكثر صواباً من موطّأ مالك بن أنس)، وقال: (ما كتاب، بعد كتاب الله عز وجل، أنفع من موطّأ مالك بن أنس). وقال: (ما رأيت كتاباً أُلِّفَ في العلم أكثر صواباً من موطّأ مالك)"[1].

وقد ذكر الإمام القاضي عياض رضي الله عنه نصوصا كثيرة في هذا الجانب منها؛ قول ابن مهدي: (ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ). وقال: (لا أعلم من علم الإسلام بعد القرآن أصح من موطأ مالك).

وقال ابن وهب: (من كتب موطأ مالك فلا عليه أن يكتب من الحلال والحرام شيئاً). وقال سعيد بن أبي مريم: (وكان ابنا أخته بالعراق ولو جمعا عمرهما بالعراق ما أتيا بعلم يشبه موطأ مالك). وقال في رواية أخرى: (ما جاء بسنة مجمع عليها خلاف ما في الموطأ. وقال ما أحسن لمن تدين به).

كما قال الدراوردي: (كنت نائماً في الروضة بين القبر والمنبر فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج من القبر متكئاً على أبي بكر وعمر ثم رجع فقمت إليه فقلت له يا رسول الله من أين جئت؟ قال مضيت إلى مالك بن أنس فأقمت له الصراط المستقيم. قال فأتيت مالكاً فأصبته يدون الموطأ فأخبرته بالخبر فبكى)"[2].

وقد وصفه الإمام أبو بكر بن العربي المعافري رحمه الله في كتابه؛ "القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس": "بأنه أول كتاب ألف في شرائع الإِسلام، وهو الأخير لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك على تمهيد الأصول للفروع[3].

المطلب الثالث– عناية الأمة الإسلامية بالموطأ:

---

[1] ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب: 1387هـ. ج: 1. ص: 62، و76، فما بعدها.

[2] عياض، ترتيب المدارك، ج: 2. ص: 71.

[3] ابن العربي، أبو بكر بن العربي المعافري، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، ط: 1. دار الغرب الإسلامي: 1992م. ج 1. ص 75.

عُني علماء المسلمين عناية كبيرة بالموطأ منذ أن وضعه مالك رحمه الله، كما يتجلى ذلك في عدة أمور:

أ. نُسخ الموطأ:

إن النسخ التي اشتهرت، والتي رويت عن مالك بواسطة تلاميذه الثقات، ونقلها العلماء كثيرة أوصلها بعض العلماء إلى ثلاثين. وفي ذلك يقول القاضي عياض: "والذي اشتهر من نسخ الموطأ مما رويته، أو وقفتُ عليه، أو كان في روايات شيوخنا، أو نقل من أصحاب اختلاف الموطآت: نحو عشرين نسخة، وذكَرَ بعضهم أنها ثلاثون نسخة"[1].

ب. شروح الموطّأ:

تعد شروح الموطأ بالعشرات إن لم نقل بالمآت، وهذا ما يؤكده القاضي عِياض رحمه الله بقوله: "لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ، فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه...، فأما من اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم من أصحاب الحديث والعربية، وجمع كثير منهم حديث مالك من الموطأ وغيره..."[2].

وقد وُضِعت على الموطأ كتب كثيرة في شرحه ورجاله وخدمته من جوانب عدة، أذكر جملة منها:

- التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد: للإمام أبي عمر بن عبد البر النَّمري (ت463هـ).
- الاستذكار لما في الموطّأ من المعاني والآثار: لنفس المؤلف.
- تجريد التمهيد في الموطأ من المعاني والأسانيد (التقصي لأحاديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك) وفي آخره: ما لم يذكر في الموطأ من رواية يحي بن يحي عن الإمام مالك، للإمام ابن عبد البر.
- تفسير الموطأ للإمام مروان بن علي البوني القرطبي (ت:439 هـ)، تحقيق: عبد العزيز المسيلي، طبع سنة 2011، من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية.
- تفسير الموطأ لأبي المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي الأندلسي (ت:412هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، طبع سنة 2008، من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية.
- المنتقى في شرح موطّأ إمام دار الهجرة: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت474هـ).
- المسالك في شرح موطّأ الإمام مالك: لأبي بكر بن العربي (ت 543هـ).
- القبس في شرح موطّأ مالك بن أنس، للمؤلف نفسه.
- كشف المغطى في فضل الموطأ، للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت:571ه).
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لأبي محمد بن سليمان اليفرني التلمساني (ت:625هـ).
- تنوير الحوالك على شرح موطّأ مالك: لجلال الدين السيوطي (ت: 911هـ).

---

[1] عياض، "المرجع السابق" ج 2، ص 89.

[2] عياض، "المرجع السابق" ج 2، ص 80.

- إسعاف المبطأ برجال الموطأ لجلال الدين السيوطي.
- فتح المغطا شرح الموطأ؛ للعلامة مُلاَّ علي سلطان القاري (ت: 1014هـ).
- شرح الزرقاني على الموطّأ؛ للإمام محمد عبد الباقي الزرقاني (ت: 1122هـ).
- المسوى في شرح الموطّأ؛ لقطب الدين أحمد ولي الله الدَّهْلَوي (ت: 1176 هـ).
- التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد؛ للشيخ عبد الحي بن عبد الحليم الأنصاري اللكنوي (ت:1304هـ).
- كشف المغطى عن وجه الموطا؛ للإمام العلامة المحدث الشيخ محمد إشفاق الرحمن الكاندهلوي (ت: 1377هـ).
- كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ؛ للشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله (ت: 1394هـ).
- أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك؛ للشيخ الكانْدَهْلوي (ت: 1402هـ).
- موسوعة شروح الموطأ؛ للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وتضم هذه الموسوعة ثلاثة من أهم شروحات الموطأ، وهي: التمهيد والاستذكار لابن عبد البر، القبس لابن العربي. وتتكون هذه الموسوعة من 25 مجلدا.[1].

وهناك شروح ومؤلفات غير ما ذكر على هذا الكتاب العظيم، وهذا مما يدل على أهمية الكتاب ومكانته عند العلماء قديما، كيف لا وهو تأليف إمام دار الهجرة وعالم المدينة، إمامنا مالك رضي الله عنه.

المطلب الرابع– رواة الموطّأ، وعدد أحاديثه:

أ. رواة الموطأ:

ونظراً لمكانة مالك العلمية وشهرته بعالم المدينة في وقته، تكاثر عليه الرواد للأخذ عنه وخاصة كتابه الموطأ، فقد أخذه عنه الجمُّ الغفير من العلماء، وقد سبق قول القاضي عِيَاض رحمه الله: "لم يُعْتَنَ بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطَّأ، فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره وفضله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه. فأما من اعتنى بالكلام على رجاله وحديثه والتصنيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم"[2].

كما أورد الإمام السيوطي رحمه الله أن عدد الرواة عن مالك هم ألف رجل إلا سبعة[3]. وهذا كما هو واضح عدد كبير مما يفيد أن الإمام مالك انتشر صيته في سائر البقاع وتهافت الناس على الأخذ عنه من كل الأقطار، والذي ساهم في هذا الأمر هو مكوثه في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم مغادرته لها، والناس كانوا يأتون للحج والعمرة فيذهبون للمدينة من أجل زيارة المسجد النبوي وقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكانوا يأخذون عن الإمام مالك رضي الله عنه.

ويذكر الإمام السيوطي أن: الحظ الذي حصل لمالك ممن روى عنه لم يحصل قط لغيره, فإنه روى عنه الأكابر من كل طائفة من حفاظ الحديث والفقهاء خلائق كثيرون ومن أئمة المذهب المتبوعين: أبو حنيفة,

---

[1] مالك/ابن عبد البر/ابن العربي، موسوعة شروح الموطأ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج1، ص46-65.

[2] عياض، المرجع السابق، ج: 1، ص: 198.

[3] السيوطي، المرجع السابق، ص: 29.

والشافعي, والأوزاعي, وسفيان الثوري.. ومن الخلفاء: أمير المؤمنين المنصور, والمهدي, والهادي, والرشيد, والأمين, والمأمون, ومن أقرانه جماعة, ومن شيوخه جماعة, منهم الزهري, ويزيد بن عبد الله بن الهاد, وربيعة, ويحيى بن سعيد[1].

ب. عدد أحاديث الموطّأ:

اختلف في عدد أحاديثه. فنُقل عن سليمان بن بلال قوله: "لقد وضع مالك الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث، أو قال أكثر، فمات وهي ألف حديث ونيِّف يخلصها عاماً فعاماً بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين"[2].

وقد وردت عدة آثار تنص على عدد أحاديث الموطأ، وأن الإمام مالك في مدة تدريسه التي استمرت لأربعين عاما كان يلخصه وينقحه ويزيل منه ما تبين له عدم توفره على الشروط التي كان يراعيها في رواة السند، وفي متن الأحاديث والأثر التي رواها، وهذا هو السبب الرئيس في اختلاف نسخ الموطأ لأن منهم من أخذ الموطأ في البداية ومنهم من تأخر ولا شك أن رواية المتقدم أطول من المتأخر والله أعلم.

ومما ورد في التنصيص على عدد أحاديثه ما أورده ابن العربي عن ابن اللباد أن مالكا روى مائة ألف حديث, جمع منها في (الموطأ) عشرة آلاف, ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت على خمسمائة.

وأخرج أبو الحسن بن فهر في (فضائل مالك), عن عتيق بن يعقوب قال: وضع مالك بن أنس (الموطأ) على نحو عشرة آلاف حديث, فلم يزل ينظر فيه في كل سنة ويسقط منه حتى بقي منه هذا, ولو بقي قليلا لأسقطه كله[3].

وأخرج أبو نعيم عن أبي خليد قال: أقمت على مالك فقرأت (الموطأ) أربعة أيام, فقال مالك: علم جمعه شيخ في ستين سنة, أخذتموه في أربعة أيام, لا فَقِهتم أبدا"[4].

هذه الأثر السابقة تدل على أن الإمام مالك رضي الله عنه كان ملما بكم كبير من الأحاديث انتقى منها عددا غير قليل وضعه في موطئه، ثم لازال ينقحه ويخلصه في المدة التي قضاها خلال تدريسه.

---

[1] السيوطي، المرجع السابق، ص: 60.

[2] عياض، المرجع السابق، ج 2، ص 193.

[3] السيوطي، المرجع السابق، ص: 68.

[4] أبو نعيم، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج: 6، ص: 331.

المبحث الثاني– منهج الإمام مالك في رواية الأحاديث:

لم يكن الباعث الذي بعث الإمام مالك رضي الله عنه إلى تأليف الكتاب هو جمع طائفة من الأحاديث صحت عنده، كما هو الشأن في صحاح السنة التي دونت من بعده، بل كان الغرض من الكتاب جمع الفقه المدني والأساس الذي قام عليه، فهو كتاب حديث وسنة وفقهه، ولذا نجده يذكر الأحاديث في الموضوع الفقهي الذي اجتهد فيه، ثم عمل أهل المدينة المجمع عليه، ثم رأي من التقى بهم من التابعين وأهل الفقه، والرأي المشهور بالمدينة، فإن لم يكن شيء من ذلك في المسألة التي بين يديه اجتهد رأيه على ضوء ما يعلم من الأحاديث والفتاوى والأقضية ودون رأيه في ذلك، وإذا كان كذلك فالكتاب لا يبين فقط المجموعة من الأحاديث التي صحت عنده من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ورأى أن ينشرها بين الناس ويدونها في كتاب، بل يبين ذلك ويذكر آراء الصحابة والتابعين الذين اختار آراءهم، والأمور التي رأى تدوينها في ذلك الكتاب[1].

وقد تولى الإمام مالك بنفسه توضيح هذا المنهج الذي انتهجه في تصنيف كتاب "الموطأ"، وبيان ما اشتمل عليه من الأحاديث والآثار قائلا: "فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة والتابعين ورأيي. وقد تكلمت برأيي وعلى الاجتهاد، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، ولم أخرج من جملتهم إلى غيره"[2].

ومن أهم الأمور التي تميز بها مسلك الإمام مالك رضي الله عنه في رواية الموطأ ما سيأتي بيانه:

المطلب الأول– التزام مالك بالرواية عن الثقات:

كان مالك شديد التحري في انتقاء الرجال، فإذا كان أخص ما اهتم به المحدثون دراسة رجال الحديث وعدالتهم وضبطهم وفهمهم فمالك قد فتح لهم عين الطريق[3]. أليس هو القائل؟: "لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك، لا يوخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث". قال إبراهيم بن المنذر فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله فقال: أشهد على مالك لسمعته يقول: "أدركت بهذا البلد مشيخة أهل فضل وصلاح يحدثون ما سمعت من أحد منهم شيئا قط، قيل له لم يا أبا عبد الله قال كانوا لا يعرفون ما يحدثون".

وعن سفيان بن عيينة أنه ذكر مالك بن أنس فقال: "كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحا، ولا يحدث إلا عن ثقات الناس ما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موت مالك بن أنس"[4].

ومن جملة الشواهد على هذا الأمر ما أورده الحافظ ابن عبد البر رحمه الله عن عدد من الأئمة، منها قول الإمام سفيان بن عيينة: رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاءه للرجال.

---

[1] أبو زهرة، المرجع السابق، ص: 30.

[2] عياض، المرجع السابق، ج: 1، ص: 73.

[3] قلعجي، عبد المعطي أمين قلعجي، مقدمة الاستذكار لابن عبد البر، ج: 1، ص: 81.

[4] مخلوف، محمد بن سالم، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج: 1، ص: 690.

كما ذكر عن بشر بن عمر أنه قال: سألت مالك بن أنس عن رجل فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت لا قال لو كان ثقة لرأيته في كتبي[1].

وقد تواترت الشواهد من كلام أئمة أهل الشأن الدالة على شدة انتقاء الإمام مالك للرجال وأنه لم يأخذ إلا عن ثقة ولا حدث إلا عن ثقة، ومما ورد عنه أنه قال: "أدركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم شيئا من العلم، وإنهم لممن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافا؛ فمنهم من كان كذابا في أحاديث الناس ولا يكذب في علمه فتركته لكذبه في غير علمه، ومنهم من كان جاهلا ما عنده فلم يكن عندي أهلا للأخذ عنه، ومنهم من كان يرمى برأى سوء"[2].

إن الإمام مالك رضي الله عنه ذهب في التحري واتقاء الرجال أبعد من ذلك؛ فلم يكتف بالعدالة والضبط فقط، بل لابد أن يكون الراوي عنده ممن يزن ما ينقل إليه ويتعرف حاله وحال من ينقل عنه، ولذا كان يرفض أحاديث رجال كثيرين من أهل الصلاح ويعرف لهم فضلهم وتقواهم وصلاحهم[3].

وهذا ما يشير إليه في قوله الآخر: "أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استُقِيَ بهم القطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً، ما حدثت عن أحد منهم شيئاً؛ لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن -يعني الحديث والفتيا- يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة، فلا ينتفع به ولا هو حجة ولا يؤخذ عنه"[4].

ولانعدام الضبط في كثير من أهل الفضل والصلاح والتقى ترك الإمام مالك الرواية عنهم، كما يؤكد ذلك قوله: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، عند هذه الأساطين -وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم- فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أمينا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن"[5].

وأما حفظه وضبطه وإتقانه؛ فيعد أمرا مسلما لا يتنازع فيه اثنان ولا يتناطح في شأنه نعزان، ومن ذلك ما أورده الحافظ ابن عبد البر نقلا عن الدولابي في (كتاب فضائل مالك) أنه ذكر بسنده عن الإمام مالك رضي الله عنه قوله: "قدم علينا الزهري فأتيناه ومعنا ربيعة فحدثنا نيفا وأربعين حديثا ثم أتيناه الغد فقال انظروا كتابا حتى أحدثكم منه أرأيتم ما حدثتكم به أمس أي شئ في أيديكم منه، قال: فقال له ربيعة: ههنا من يرد عليك ما حدثت به أمس، قال: ومن هو؟ قال: ابن أبي عامر، قال: هات، قال: فحدثته بأربعين حديثا منها، فقال الزهري: ما كنت أرى أنه بقي أحد يحفظ هذا غيري"[6].

---

[1] ابن عبد البر، الانتقاء، ص: 17، و21.

[2] ابن عبد البر، الانتقاء، ص: 15.

[3] أبو زهرة، المرجع السابق، ص: 231. وقلعجي، عبد المعطي أمين قلعجي، مقدمة الاستذكار لابن عبد البر، ج: 1، ص: 81. وهو في هذه المقدمة يكاد ينقل كتاب الشيخ أبي زهرة بالحرف..

[4] عياض، "المرجع السابق" ج 1، ص 137.

[5] ابن عبد البر، "المرجع السابق" ج: 1. ص: 66، و74.

[6] ابن عبد البر، الانتقاء، ص: 18.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الإمام مالك رضي الله عنه يعد من مؤسسي علم الجلح والتعديل؛ فقد كان يطبق بعض قواعد هذا العلم في هذا الطور المبكر من أطوار علم الحديث، وكان من نتائج ذلك تعديله بعض الرواة وتجريح آخرين[1].

ويؤكد هذا صنيع الإمام أبي حاتم الرازي أحد أئمة الجرح والتعديل الكبار، فقد خصص بابا للحديث عن معرفة الإمام مالك برواة الأخبار، فقال: (باب ما ذكر من معرفة مالك برواة الآثار وناقلتهم)، وقد أورد تحته كثيرا من الآثار في الموضوع تشهد لمالك بعلو كعبه في معرفة الرجال، ومنها ما ذكره عن بشر بن عمر أنه قال: نهاني مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى، قلت من أجل القدر تنهاني عنه؟ قال: ليس في دينه بذاك.

ومنها قول الإمام يحيى بن سعيد القطان: سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه.

ومنها ما ذكره عبد الرحمن الأشج عن ابن إدريس أنه قال: قلت لمالك بن أنس وذكر المغازي، فقلت قال ابن إسحاق: أنا بيطارها. فقال: قال لك أنا بيطارها؟ نحن نفيناه عن المدينة. وكان مالك يقول: "بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير"[2].

المطلب الثاني– حرصه على سلامة المتن:

كان حرص الإمام مالك رضي الله عنه على سلامة المتن لا يقل عن حرصه في معرفة حال الراوي وضبطه، ولقد كان يستأنس برواية غيره دائما، ولذلك كان ينفر من الغريب نفورا شديدا مهما يكن حال رواته[3].

ولشدة حرصه على سلامة ما يروي كان يترك الغريب، "فكان إذا قيل له هذا الحديث ليس عند غيرك تركه، وإن قيل له هو مما يحتج به أهل البدع تركه، وقيل له إن فلاناً يحدثنا بغرائب. فقال: من الغريب نفر[4].

ولقد كان يحدث بالحديث أحيانا، ثم يبدو له عيب، ويأخذ في فقهه بغيره، فقيل له في ذلك: "أرأيت يا أبا عبد الله أحاديث تحدثت بها ليس عليها رأيك، لأي شيء أقررتها. فقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما فعلت ولكنها انتشرت عند الناس، فإن سألني عنها أحد و لم أحدث بها وهي عند غيره اتخذني غرضاً[5].

ويكفي في وصف عناية الإمام مالك رضي الله عنه بالحديث رواية ودراية ما أورده الحافظ ابن عبد البر رحمه الله بقوله: "معلوم أن مالكا كان من أشد الناس تركا لشذوذ العلم، وأشدهم انتقادا للرجال، وأقلهم تكلفا، وأتقنهم حفظا فلذلك صار إماما"[6].

---

[1] صبري إبراهيم أحمد، منهج الإمام مالك في الموطأ، ص: 27.

[2] أبو زهرة، المرجع السابق، ص: 232.

[3] ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 1، ص: 19.

[4] عياض، ترتيب المدارك، ج: 1، ص: 189.

[5] عياض، ترتيب المدارك، ج: 1، ص: 192. وأبو زهرة، المرجع السابق، ص: 233.

[6] ابن عبد البر، التمهيد، ج: 1. ص: 65.

المطلب الثالث– خلط الحديث بآثار الفقهاء والتابعين:

لم يقتصر مالك على ذكر الأحاديث المسندة، بل ضم إليها آثار الصحابة والتابعين، وقد بلغت الموقوفات عنده 613 وأقوال التابعين 285، قال الإمام أبو بكر الأَبْهَري: "جملة ما في الموطّأ من الآثار عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، المسنَد منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان وثمانية وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن قول التابعين مائتان وخمس وثمانون"[1].

كما يلاحظ أن الإمام مالك لم يلتزم عند رواية الأحاديث النبوية وغيرها بذكر أسانيدها متصلة وهو أمر يدعو للبحث والتساؤل عن الأمر الذي دعا الإمام إلى سلوك هذا المنهج[2].

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى كون التقيد بذكر السند لم يكن قد ساد في عصر مالك رحمه الله، بل تقيد المحدثون من بعده بذلك لما كثر الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وانتشر الوضع وراج سوق الوضاعين فتصدى لهم نقاد الحديث وأئمة هذا الشأن، وأرادوا أن يستوثقوا من السنة بمعرفة الرجال[3].

وكما لا يخفى على الباحثين في مجال الحديث وعلومه أن هذا الأمر لا يضر **لسببين: أولهما**؛ ما عرف عن الإمام مالك من شدة انتقائه للرجال وتحريه الكبير في ذلك. **ثانيهما**؛ أن الإمام مالك روى عن خيار التابعين وأئمة الفقه بالمدينة وهي مهبط الوحي، ومهجر النبي صلى الله عليه وسلم، ومستقر الصحابة رضوان الله عليهم، ومهد العلم، وينبوع السنة، ومسكن كبار التابعين ونقلة السنن، فالناظر في كتابه قل أن يجد راويا غير معروفا، علاوة على علو سنده.

المطلب الثالث– جمع بين رواية الحديث واستنباط الأحكام:

قصد مالك في موطئه الجمع بين الفقه والرواية، فصنفه على أبواب الفقه، وذكر آراءه الفقهية، وما جرى به عمل أهل المدينة، مشيرا إلى ذلك بقوله: "وكذلك السنة عندنا" و"مضت السنة بكذا"، ونحو ذلك، كما هو واضح في كتاب الطهارة، في باب المستحاضة، وكتاب الجمعة، وباب القضاء باليمين مع الشاهد، وغيرها. فجاء الموطأ كتابا حافلا بالمسائل الفقهية إلى جانب الأحاديث النبوية وأقوال السلف. ولذلك اعتبر كثير من النقاد الموطأ كتاب فقه أكثر منه كتاب حديث، **والحق أنه جامع بين الصناعتين**[4].

المطلب الخامس– البلاغات والمراسيل في موطأ الإمام مالك:

يوجد في موطأ الإمام مالك ما يعرف بالبلاغات وهي من قبيل المعلّقات، فلا يُجزم بثبوتها، بل الأصل فيها الضعف لانقطاع الإسناد، حتى توصَل بإسناد ثابت، وقد وُجد في "بلاغات" مالك كثير من البلاغات موصولاً بإسناد ضعيف، أو ضعيف جداً، وإن كان كثير منها ثابتاً.

---

[1] ابن عبد البر، "المرجع السابق" ج: 1. ص: 66، و74.

[2] ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، ص: 16.

[3] ينظر؛ قلعجي، مقدمة الاستذكار، ج: 1، ص: 86.

[4] العلمي، الحسن العلمي، أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، ط: منشورات معهد الغرب الإسلامي للتكوين والبحث العلمي القنيطرة؛ 2005م. ص: 66.

وقد ذكر الإمام ابن عبد البر رحمه الله أن عدد: "بلاغات مالك ومرسلاته مما بلغه عن الرجال الثقات، وما أرسله عن نفسه في موطئه، ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أحد وستون حديثاً"[1].

وقال السيوطي: "صنَّف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في (الموطأ) من المرسل والمعضل قال: وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله: عن الثِّقة عنده، مما لم يسنده: أحد وستون حديثًا، كلها مسندة من غير طريق مالك، إلاَّ أربعة لا تعرف:

أحدها: "إنِّي لا أنْسَى، ولكن أنْسَى لأسُنّ".

الثاني: "أنَّ رَسُول الله –صلى الله عليه وسلم– أُرِي أعْمَار النَّاس قبله، أو مَا شَاء الله تعالى من ذلك، فكَأنَّه تَقَاصر أعْمَار أمَّته".

الثالث: قول معاذ: آخر ما أوصَاني به رَسُول الله – صلى الله عليه وسلم– وقد وضعتُ رجلي في الغَرْز أن قال: **"أحْسِن خُلقكَ للنَّاس".**

الرَّابع: "إذَا أنْشَأت بَحْرية، ثمَّ تَشَاءمت، فتلكَ عَيْنٌ غديقة"[2].

وقد وصلها الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى في رسالة سماها، "وصل البلاغات الأربعة في الموطأ"[3].

ويتحدث الإمام ابن عبد البر عن مكانة مرسلات مالك قائلا: "وكل من يتفقه منهم لمالك وينتحله إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ، قالوا: صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها لثقة ناقليها وأمانة مرسليها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك لكنها جملة ينقضها تفسيرهم بإضرابهم عن المرسل والمقطوع، وأصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء، وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت و لم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافا، وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه، وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعة من أئمة الجماعة وعلماء المسلمين وقد أفردت لذلك كتابا موعبا كافيا والحمد لله"[4].

وبالجملة فإن خصوصيات الموطأ تظهر في اصطفاء أحاديثه:

- جمع الرواية عن معظم شيوخ الحجاز.
- اختيار الثقات منهم والأصح من حديثهم.
- تحمّل رواية غير الحجازيين، وإن كانت قليلة.
- انتقاء الأصح من هذه الروايات جميعها.
- تخليص الموطأ فيما بعد من أحاديث ليس عليها العمل عاماً بعد عام.

---

[1] ابن عبد البر، "المرجع السابق" ج: 24. ص: 161.

[2] السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج: 1. ص: 242.

[3] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ، تحقيق: الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، ط: نشرت في بداية شرح الزرقاني على الموطأ، طبعة: دار الرشاد الحديثة– الدار البيضاء المغرب: 2008م.

[4] ابن عبد البر، المرجع السابق، ج: 1. ص: 2.